



المركز السوري
Syrian Center For
Policy
Research
السياسات

ورقة سياسات

المالية العامة في سوريا الانتقالية

فائض محاسبي وعجز في الدور التنموي للدولة وإعادة إنتاج التفاوت

15 نيسان 2026

المركز السوري لبحوث السياسات



حقوق النشر وإخلاء المسؤولية

تم إعداد هذه الدراسة من قبل فريق المركز السوري لبحوث السياسات، والباحثين الاقتصاديين زكي محشي ومحمد علي.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمساهمين في هذه الورقة. ويجوز استخدام هذا المحتوى أو أي جزء منه وفقاً لرخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-ND)، شريطة الإشارة إلى المصدر بشكل واضح، وعدم استخدامه لأغراض تجارية، وعدم إجراء أي تعديلات عليه.

تم الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحرير والترجمة، وذلك لأغراض الدعم اللغوي وتحسين الصياغة، دون أن يؤثر ذلك على المحتوى التحليلي أو النتائج الواردة في هذه الدراسة، والتي تظل مسؤولية المؤلفين بالكامل.

ملخص تنفيذي

انتقل خطاب المالية العامة خلال المرحلة الانتقالية من تبرير رفع الدعم الواسع، والتوسع في الرسوم، وطرح المؤسسات العامة للاستثمار أو البيع، بحجة ضيق الموارد وشح الإيرادات، إلى تقديم تحقيق فائض في موازنة عام 2025 بوصفه إنجازاً استثنائياً ومؤشراً على سلامة الإدارة الاقتصادية (وزارة المالية، 2026). غير أن الفائض المالي، في حد ذاته، لا يمثل دليلاً على التعافي، ولا على جودة السياسة المالية، ولا على متانة التحول المؤسسي الجاري. ففي اقتصاد يخرج من نزاع ممتد، وتآكلت فيه القاعدة الإنتاجية، واتسع فيه الفقر، وضعفت بنيته التحتية، لا تُقاس كفاءة المالية العامة بقدرتها على مراكمة رصيد محاسبي موجب فقط، بل بقدرتها على توجيه الموارد بما يدفع النشاط الاقتصادي، ويحمي الفئات الأكثر هشاشة، ويعيد بناء الثقة والعقد الاجتماعي (المركز السوري لبحوث السياسات، 2026).¹

تشير تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات إلى أن عام 2025 لم يشهد سوى نمو هامشي للغاية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ نحو 3 بالآلاف مقارنة بعام 2024، بما يعني أن الاقتصاد بقي عملياً في حالة ركود، وأن الفائض المتحقق لم يكن ثمرة نمو إنتاجي واسع، بل جاء في سياق ضغط الإنفاق العام الحقيقي وتآكل الدعم وتراجع الاستثمار العام والاعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية. في مثل هذه الظروف، كان يفترض أن تضطلع المالية العامة بدور توسعي يدعم الاستثمار والأجور والبنية التحتية والخدمات الأساسية ويقلص التفاوت، إلا أن الاتجاه الفعلي سار في اتجاه معاكس، إذ ضعفت مساهمة المالية العامة في تحفيز الطلب وفي حماية القدرات الإنتاجية والاجتماعية (المركز، 2026؛ وزارة المالية، 2026؛ البنك الدولي، 2025)

تظهر الأرقام الرسمية أن الإيرادات الفعلية في عام 2025 بلغت 3.493 مليار دولار أمريكي²، والنفقات 3.447 مليار دولار، بفائض طفيف يقارب 46 مليون دولار. وفي المقابل، ترتفع موازنة 2026 إلى 10.516 مليار دولار من النفقات مقابل 8.716 مليار دولار من الإيرادات، أي بعجز مقدر يبلغ 1.799 مليار دولار. وتشير نسخة المواطن لموازنة 2026 إلى أن 60 بالمئة من الإنفاق مقدر كنفقات جارية، و13 بالمئة للدعم والضمان الاجتماعي و27 بالمئة فقط كنفقات استثمارية. كما تظهر أن نحو 50 بالمئة من الإيرادات المتوقعة ستأتي من الضرائب والرسوم والجمارك، و28 بالمئة من النفط والغاز، و22 بالمئة من إيرادات أخرى، من بينها عوائد الاستثمارات للدولة وفوائض مؤسسات اقتصادية ومنح (وزارة المالية، 2026). وهذا يعني أن جوهر التحول في 2026 هو اتساع الحجم الكلي للموازنة، لا حدوث انتقال نوعي واضح نحو قاعدة ضريبية أكثر عدالة، أو مصادر تمويل أكثر استدامة، أو إنفاق تنموي أكثر كفاءة. كما أن هذا التوسع يتم في ظل حوكمة مالية ضعيفة وغير شفافة، ودون مشاركة فعلية للقوى المجتمعية في مناقشة الأولويات والخيارات المتاحة وتقييم آثارها التوزيعية.

على صعيد الإنفاق، تكشف بنية موازنتي 2025 و2026 استمرار غلبة الإنفاق الجاري، وتراجع القدرة الفعلية للمالية العامة على الاضطلاع بدورها التنموي. ففي عام 2025 استحوذ بند الرواتب والأجور والتعويضات على نحو 41 بالمئة من إجمالي النفقات، تليه النفقات التحويلية بنسبة 25 بالمئة، ثم النفقات التشغيلية بنسبة 22 بالمئة، في حين لم تتجاوز النفقات الاستثمارية 7 بالمئة. وفي موازنة 2026، وعلى الرغم من إبراز الحكومة لزيادة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية، تخصص نسخة المواطن نحو 3.5 مليارات دولار، أي 33 بالمئة من إجمالي الإنفاق المقدر، لأنشطة الدفاع والأمن الوطني، مقابل 4.353 مليارات دولار للأنشطة الصحية والتعليمية والحماية الاجتماعية، و 2.663 مليار دولار للخدمات العامة (وزارة

¹ في هذه الورقة نذكر المركز للدلالة على المركز السوري لبحوث السياسات

² تستمر السلطات الرسمية بإصدار معظم تقديراتها أو إنفاقاتها بالدولار مع ارتفاع نسبة الدولار في الاقتصاد مما يلحق الضرر بالعملة المحلية، إضافة إلى الوقوع في أخطاء مثل حساب النمو الاقتصادي من قبل بعض الجهات العامة على أساس الدولار بالأسعار الجارية.

المالية، 2026). إن تخصيص ثلث الموازنة تقريباً للدفاع والأمن في اقتصاد مدمر، يعاني من فجوة إعادة إعمار هائلة ومن ضعف شديد في الاستثمار العام، يكشف أن التحول المالي لا يزال محكوماً بأولوية الأمن والسيطرة أكثر مما هو محكوم بأولوية التنمية والعدالة (المركز، 2020).

أما على صعيد الإيرادات، فتظهر بنية موازنة 2025 اعتماداً مرتفعاً على الجباية غير المباشرة، فقد شكلت الرسوم الجمركية وحدها 39 بالمئة من إجمالي الإيرادات، فيما شكلت الضرائب والرسوم غير الجمركية 31 بالمئة، ما يعني أن ما يقارب 70 بالمئة من الإيرادات ارتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالاستهلاك والتجارة والاستيراد. وفي موازنة 2026، ورغم إدخال النفط والغاز وعوائد استثمارات الدولة كمصادر أكبر، لا يزال بند الضرائب والرسوم يناهز 2.5 مليار دولار، والرسوم الجمركية 1.9 مليار دولار، أي ما يقارب نصف الإيرادات المتوقعة مجتمعة (وزارة المالية، 2026). وهذا يعني أن العبء المرتبط بالاستهلاك لم يتراجع فعلياً، بل اتسع من حيث القيمة المطلقة، مع بقاء غموض كبير حول الوزن النسبي للضرائب المباشرة على الأرباح والثروة داخل هذه البنية. وبذلك يظل النظام المالي ذا طابع رجعي، ينقل العبء إلى الأسعار، ويقع أثره النسبي الأكبر على الفئات ذات الدخل المحدود والمنتجين المحليين الأقل قدرة على تمرير الكلفة (المركز، 2026).

ويتعزز هذا الطابع الرجعي (التنازلي) عبر ملف الدعم، فبحسب تقديرات المركز أدت متابعة سياسة تحرير الأسعار المعتمدة منذ عقود، وتعززت في فترة النزاع، إلى تحول الدعم الإجمالي إلى فائض صافي بلغ 1.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2024 و12 بالمئة في 2025، بينما بلغ فائض الدعم خارج الموازنة 3.7 بالمئة و13.9 بالمئة من الناتج في العامين المذكورين على التوالي. وبذلك يصبح جزء أساسي من "الفائض" المالي وليد تحويل الدولة من داعم للأسعار والخدمات الأساسية إلى محقق لفوائض من الكهرباء والمحروقات وسائر حوامل الطاقة، وليس ناجماً عن توسع في القاعدة الإنتاجية أو تحسن في عدالة الجباية. إن هذا الانتقال لا يخفف العبء عن المجتمع، بل يعيد توزيعه على الأسر والمنتجين المحليين، في سياق تخيب فيه سياسة حماية اجتماعية متماسكة أو سياسة مناصرة للعدالة الانتقالية الاقتصادية (المركز، 2020، المركز، 2026).

ويتفاقم المشهد بسبب التشطي المالي والحوكمي، فالإلى جانب الموازنة المركزية، ورثت المرحلة الانتقالية تعديلاً فعلياً في القواعد والرواتب وقنوات الجباية والدفع، يشمل ترتيبات موروثه من حكومة الإنقاذ سابقاً، إلى جانب استمرار نظام مالي مستقل في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. ويظهر تقرير هيئة المالية في الإدارة الذاتية أن إيرادات 2024 الفعلية بلغت نحو 777 مليون دولار، مع اعتماد ريعي واضح على النفط الذي شكل نحو ثلثي الإيرادات، ثم الجمارك، في حين بلغت النفقات الفعلية نحو 790 مليون دولار، وتوزعت بصورة تكشف أولوية الإنفاق العسكري ودعم الحبوب والإنفاق الجاري على حساب الاستثمار. وعلى الرغم من أن توسع سيطرة الحكومة الانتقالية في 2026 على دير الزور والرقبة من شأنه أن يضيف موارد نفطية وزراعية مهمة، فإنه يرتب في الوقت ذاته التزامات أوسع تشمل السكان والخدمات والتنمية في هذه المناطق. مما يعني أن سوريا لا تواجه فقط موازنة مركزية مأزومة، بل بنية مالية متشظية، تتعايش فيها موازنات الأمر الواقع، والجبايات المحلية، والفوائض الريعية، والتفاوتات المناطقية والأجرية، مع ضعف واضح في آليات التوحيد والشفافية والمساءلة (المركز، 2026).

تستند هذه القراءة إلى منظور الاقتصاد السياسي النقدي الذي يرى أن السياسة المالية في سياقات النزاع وما بعده ليست مجرد مسألة توازنات حسابية، بل ساحة لإعادة توزيع القوة والموارد والشرعية. فالأدبيات المقارنة تؤكد أن النزاع يضغط القاعدة الضريبية، ويفكك الإدارة، ويرفع الإنفاق الأمني، ويدفع باتجاه الإيرادات السهلة التحصيل، مثل الجمارك والضرائب غير المباشرة، ويجعل الموازنة عرضة للتشطي، والتدفقات خارجها والخصخصة المتسارعة وبيع الأصول ورأسمالية المحاسيب. كما تؤكد أن التقشف ورفع

الدعم وخصخصة الأصول العامة في بيئات ضعيفة الشفافية لا يحقق استقراراً قابلاً للاستدامة بل يعيد إنتاج البنى والتفاوتات القديمة بأدوات جديدة (Gupta et al., 2005; Brautigam et al., 2008; Moore, 2005; Lemay-Hebert, 2016; Kentikelenis & Stubbs, 2004; Pugh, 2005).

تنتهي هذه الورقة إلى أنّ الخطر الأساسي لا يكمن فقط في ضيق الإنفاق أو ضعف الموارد، بل في اتجاه إعادة تشكيل المالية العامة بوصفها أداة لتمركز السلطة والثروة، لا وسيلة لإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع. وعليه، فإنّ البديل المطلوب لا يقتصر على "تحسين الإدارة" وحسب، بل يستلزم إعادة توجيه السياسة المالية نحو أهداف واضحة، منها تنشيط نمو القطاعات الإنتاجية والمساهمة في إعادة إعمار تضمينية وتدعيم مسارات العدالة الانتقالية من خلال دعم متضرري الحرب والفئات الفقيرة وحماية الأجور الحقيقية واستعادة الاستثمار العام، واعتماد ضرائب أكثر تصاعدية وتعزيز الشفافية والمساءلة، وربط المالية العامة بأهداف السلم والتضامن والتنمية المعززة للقدرات.

قائمة المحتويات

2.....	ملخص تنفيذي
6.....	1. مقدمة
7.....	2. الإطار التحليلي والمنهجية
8.....	3. مؤشرات المالية العامة
8.....	3.1. الخطاب الرسمي عن التعافي والفائض والتوسع
8.....	3.2. النفقات العامة: انسحاب من الاستثمار وتضخم في الإنفاق الجاري
10.....	3.3. طبقات الأجور: من تقليص الفجوة المناطقية إلى توسيع الفجوة داخل الجهاز العام
11.....	3.4. الدعم، من وظيفة الحماية إلى مصدر للريع
12.....	3.5. الاستثمار العام: دولة تنسحب حيث يفترض أن تتقدم
13.....	3.6. الإيرادات العامة: كيف تغير منطق الجباية؟
14.....	3.7. العجز / الفائض
15.....	3.8. التشطي المالي والموازنات المتعددة
16.....	3.9. قراءة توزيعية
18.....	4. الخلاصة والتوصيات
20.....	5. المراجع والمصادر

1. مقدمة

تحول خطاب المالية العامة خلال الفترة الانتقالية من أن الدولة لا تملك إيرادات كافية، بما يبرر رفع الدعم غير التدريجي وبيع أو عرض المؤسسات العامة للاستثمار الخاص، وزيادة الرسوم، إلى تقديم تحقيق فائض في موازنة 2025 كإنجاز استثنائي وإيجابي. ثم جرى تقديم موازنة 2026 بوصفها بداية مسار جديد من الاستقرار والنمو، وفي "نسخة المواطن" لموازنة 2026 تؤكد وزارة المالية أن هدف الموازنة العامة هو "المواطن السوري وتحسين معيشته"، وأن الحكومة "تسعى من خلال موازنة 2026 إلى تحسين الموارد لتوفير التمويل اللازم للاحتياجات والأولويات الرئيسية، مع تشجيع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار وضبط نمو الإنفاق بما يتناسب مع الموارد المتاحة، ويساهم من جهة أخرى في ضبط الدين العام" (وزارة المالية، 2026). غير أن هذه اللغة المتفائلة تصطم، منذ البداية، بمفارقة أساسية إذ كيف يمكن اعتبار الفائض مؤشراً على التعافي في اقتصاد يقدر المركز السوري لبحوث السياسات نموه الحقيقي في 2025 بنحو 3 بالألف فقط، بينما لا يزال البنك الدولي يرى أن نموه لم يتجاوز 1 بالمئة. بالإضافة إلى ذلك كيف تتحسن مستويات المعيشة في ظل رفع مباشر للدعم على السلع الأساسية وتوسيع الضرائب غير المباشرة؟، وأخيراً كيف يتم مضاعفة موازنة 2026 حوالي ثلاث مرات في ظل ذات الحوكمة الضعيفة (المركز، 2026).

هذا التناقض هو المدخل الحقيقي لقراءة المالية العامة، فالفائض المالي في حد ذاته لا يدل على التعافي، بل قد يكون نتيجة لسياسات تقشفية وغنائمية تركز على تقليص دور الدولة التنموي، وتنقل العبء إلى الفئات الأكثر فقراً، وتضعف النمو الإنتاجي، وتضر التماسك الاجتماعي. ففي اقتصاد منكوب خرج من نزاع قاسٍ استمر خمسة عشر عاماً، يفترض أن تكون المالية العامة أداة لتعزيز الإنفاق العام في الاستثمار والدعم والأجور، ودفع النشاط الاقتصادي، وتقليص التفاوت، وخلق فرص العمل، وتطوير البنية التحتية، ومعالجة آثار الحرب. أما حين يصبح الهدف المباشر هو تحقيق التوازن المحاسبي للموازنة، أو تقديمه كنجح سياسي بحد ذاته، فإن السؤال ينتقل من "حجم" الفائض إلى "طبيعته" وآليات إنتاجه وتوزيع كلفته (المركز، 2020، المركز 2026).

تنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية مفادها أن المالية العامة في المرحلة الانتقالية ليست مجرد أداة تمويل بل تمثل تشكياً للعقد الاجتماعي الفعلي في المرحلة الانتقالية وتبين كيف تتم مشاركة السلطة والثروة وتحدد من يتحمل الأعباء ومن يجني الفوائد. ويتجسد في المالية العامة ما إذا كانت الدولة تعيد بناء الثقة والمواطنة والتضامن أم تعيد إنتاج منطق الغنيمة والجباية المحابية للمتنفذين والأغنياء والريع في ظل خطاب جديد. وعليه تقدم هذه الورقة قراءة المالية العامة بما لا ينفصل عن قراءة الحوكمة الاقتصادية والتنموية.

2. الإطار التحليلي والمنهجية

تعد السياسة المالية أداة اقتصادية أساسية تستخدمها الدولة للتأثير على الحوكمة والأداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وهي تتجاوز الممارسات المحاسبية التقنية، إذ تعكس الصراع على السلطة وتشكل آلية مهمة لإعادة توجيه الموارد نحو العنف والصراع، أو نحو العدالة والسلام. كما تعتبر وسيلة مهمة لإبرام عقد اجتماعي جديد بين المواطنين والدولة، وبين مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. مع ذلك، في كثير من الأحيان، وخلال فترات النزاع، تعاني السياسات المالية من تراجع القاعدة الضريبية، وتشتت الإدارة وعدم كفاءتها، وإعادة توجيه الموارد نحو الشؤون العسكرية والأمنية. كما تميل السياسات المالية إلى إعطاء الأولوية للإنفاق على مقومات البقاء على حساب الاستثمار العام وتوفير الخدمات العامة بشكل عادل (Gupta et al., 2005; Cantens & Raballand, 2021; van den Boogaard, 2018).

تستند هذه الورقة إلى بحث معمق حول السياسات الاقتصادية في فترة النزاع والمرحلة الانتقالية (المركز، 2026) والذي يعتمد الاقتصاد السياسي النقدي كإطار تحليلي، والذي يأخذ سياق النزاع في بنية التحليل كما يركز على دور القوى الفاعلة والعوامل الهيكلية والسياسات المؤثرة على السياسة المالية أثناء النزاع. ويتناول هذا الإطار في فترات النزاع وبعدها، تشتت السيادة وصعود الفاعلين غير الدولتين بالإضافة إلى تراجع شرعية السلطات المركزية مما يقوض قدرة الدولة على تحصيل الضرائب وتقديم الخدمات العامة، فضلاً عن شيوع نهب الثروات والاستحواذ على الموارد بالإكراه. كما يقيم الإطار نمو الأنشطة غير المدرجة في الموازنة في ظل سعي الفاعلين السياسيين لإدارة اقتصادات النزاعات والتهرب من العقوبات، ويبحث في استيلاء النخب على السلطة وتوسع رأسمالية المحاسيب، بما في ذلك الشبكات بين القطاعين العام والخاص التي تنفذ عمليات مصادرة الأصول، ومشاريع إعادة الإعمار الفاسدة، والخمصة، وصفقات المحسوبة مع الكيانات الأجنبية، واستغلال الموارد والثروات الطبيعية، وتوسيع نطاق التعيين بناء على الولاءات، وخفض الدعم، والاعتماد المفرط على المساعدات الإنسانية (Pugh, 2025, 2005; Lemay-Hebert, 2016; Kentikelenis & Stubbs).

وضمن السياسة المالية تعد الضرائب عنصراً أساسياً في بناء الدولة لأنها تعبر عن القدرات الإدارية للدولة وتسهم في إعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع. ويمكن أن تتأرجح الأنظمة الضريبية بين الإكراه والتعاقد، كما أن طريقة تحصيل الدول للإيرادات تؤثر على المساءلة والشرعية والمواطنة. (Brautigam, 2008; Moore, et al., 2004). يتبنى إطار العدالة للمركز السوري لبحوث السياسات (SCPR) نهجاً قريباً من هذا التوجه، إذ يركز على دور الضرائب والسياسة المالية في تحقيق العدالة من حيث الاستحقاق والممارسة والنتائج، ويؤكد، بالاستناد إلى "أمارتيا سن"، على أن العدالة تبدأ بتحديد المظالم وتوسيع نطاق النقاش العام والخيارات الاجتماعية (المركز، 2020; Sen, 2009). كما يستند هذا الإطار التحليلي إلى القراءات النقدية للسياسات النيوليبرالية، على سبيل المثال ينتقد بيكيتي، إلى جانب باحثين آخرين، النيوليبرالية ويبين أن السياسات التي تسن باسم الحرية قد تفاقم عدم المساواة وتقييد قدرات وفرص أغلبية السكان (Piketty, 2020). وبناءً على ذلك، ينبغي تقييم السياسة المالية في سوريا ما بعد النزاع ليس فقط من حيث الكفاءة أو البساطة، بل أيضاً من حيث قدرتها على توسيع التمثيل، والحد من المظالم، ودعم اقتصاد منتج وتضميني.

في هذه الورقة سنعرض قراءة المؤشرات المالية العامة الرئيسية والتوجهات السياساتية التي أثرت في دور المالية العامة ثم نستعرض أبرز آثار هذه السياسات خاصة من الجانب التوزيعي ونختم بالتوصيات.

3. مؤشرات المالية العامة

3.1. الخطاب الرسمي عن التعافي والفائض والتوسع

يحمل الخطاب الرسمي حول المالية العامة في 2025 و2026 ثلاث رسائل متداخلة: أولاً، أن 2025 شهد "أول فائض منذ 1990 نتيجة إدارة مالية رشيدة"؛ ثانياً، أن 2026 ستشهد موازنة أكبر من ثلاثة أضعاف الأعوام السابقة؛ وثالثاً، أن هذا التوسع سيتم من دون تمويل بالعجز ومن خلال تحسين الموارد، وتشجيع القطاع الخاص، وضبط نمو الإنفاق، وتعزيز الشفافية. وتعرض نسخة المواطن هذه الرسائل بوضوح: فائض 2025 يبلغ نحو 46 مليون دولار، وموازنة 2026 تقدر نفقاتها بـ 10.516 مليارات دولار وإيراداتها بـ 8.716 مليارات دولار، مع عجز مقدر بـ 1.799 مليار دولار، ومع خطاب متفائل يتحدث عن استعادة وظائف الدولة الأساسية، وعودة الاستثمار، وتحسن الكهرباء، وزيادة الرواتب، وتخفيف القيود البنوية عن النشاط الاقتصادي (وزارة المالية، 2026).

لكن هذا الخطاب يصطدم بخمسة قيود رئيسية، أولها أن الموازنة التفصيلية لم تنشر، بل اقتصر العرض فيها على أرقام إجمالية وتوزيعات واسعة لا تسمح بتدقيق كافٍ في بنود الإيرادات والنفقات، أو في التوزيع المناطقي والقطاعي، أو في التزامات الدولة داخل الموازنة وخارجها. ثانياً، أن قراءة الموازنة تظهر أن التقديرات قائمة على القيم الاسمية، بينما في ظل تعدد أسعار الصرف، واعتماد سعر إداري أقل من سعر السوق الذي يتعرض لضغوط متزايدة بفعل اتساع العجز التجاري، تبدو قيم الموازنة متضخمة عند تحويلها إلى الدولار، ما يعطي انطباعاً بارتفاع اسمي أكثر منه فعلي للقدرة المالية للدولة. ثالثاً، أن التوقعات الكلية ذاتها شديدة التفاؤل، إذ تتحدث نسخة المواطن عن نمو اقتصادي يتراوح بين 8 و 10 بالمئة في 2026 وعن ازدياد الإنفاق العام إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، بينما تُظهر الأدلة الأقرب زمنياً أن 2025 لم تحقق سوى نمو هامشي للغاية. رابعاً، أن الموازنة 2026 تتناقض مع بعض توجهات وزارة المالية نفسها، فعلى سبيل المثال ركزت الوزارة خلال عام 2025 على تقليص الاستثمار العام واتباع سياسة انكماشية، في حين تبنت موازنة 2026 توسعاً ملحوظاً في الإنفاق، بما في ذلك في الاستثمار العام. خامساً، أن صندوق النقد الدولي، رغم ترحيبه بتحسين الإدارة المالية وغياب تمويل البنك المركزي للموازنة في 2025، شدد في بيانه على حماية الإنفاق الاجتماعي، وتقوية شبكة الأمان، وتحسين الشفافية، واحتواء الالتزامات المشروطة الناتجة عن المشاريع الكبرى مع القطاع الخاص وإصلاح حوكمة الشركات العامة، وتوحي هذه التحذيرات بأن الاستقرار المالي القائم لا يزال هشاً ومشروطاً (صندوق النقد الدولي، 2026؛ وزارة المالية، 2026، المركز، 2026).

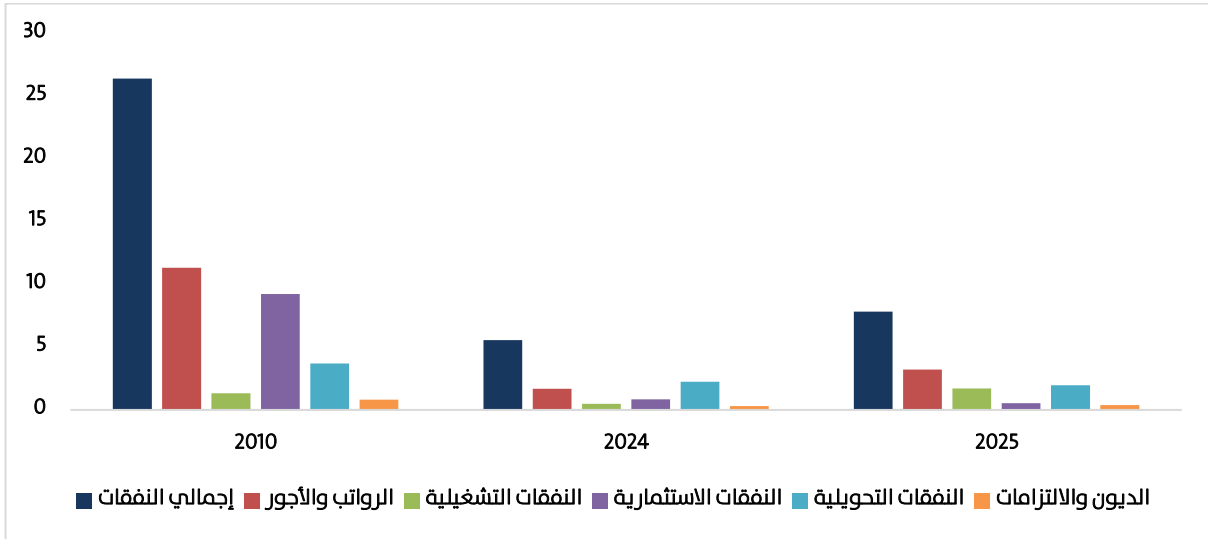
3.2. النفقات العامة: انسحاب من الاستثمار وتضخم في الإنفاق الجاري

تكشف بنية الإنفاق العام في المرحلة الانتقالية عن انسحاب مستمر من الوظائف التنموية الأساسية للدولة، مقابل توسيع الإنفاق الجاري، مع بقاء حصة الاستثمار العام عند مستويات منخفضة للغاية. ففي عام 2025 شكّلت كتلة الرواتب والأجور والتعويضات نحو 41 بالمئة من إجمالي النفقات، تلتها النفقات التحويلية بنسبة 25 بالمئة، ثم النفقات التشغيلية بنسبة 22 بالمئة، بينما لم تتجاوز النفقات الاستثمارية 7 بالمئة. وتفيد تقديرات الفريق بأن مجمل النفقات العامة بلغ نحو 5.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2024 و 7.8 بالمئة في 2025، فيما ارتفعت كتلة الرواتب والأجور والتعويضات من نحو 1.7 بالمئة من الناتج إلى 3.2 بالمئة خلال الفترة نفسها. غير أن هذا الارتفاع لا يعني استعادة الدور الاجتماعي للأجور في القطاع العام، لأن القاعدة الكلية للإنفاق ما تزال ضيقة، ولأن جزءاً من الزيادة قد ذهب إلى فئات محددة ذات أجور عالية داخل الجهاز العام، لا إلى توسيع متوازن في الدخل الحقيقي للغالبية.

ويلاحظ أيضاً ارتفاع حصة النفقات التشغيلية من مجمل النفقات إلى أكثر قليلاً من 1.7 بالمئة من الناتج في 2025، أي ما يتجاوز نصف كتلة الرواتب والأجور والتعويضات. وفي غياب بيانات تفصيلية تفسر هذا الحجم المرتفع، يرجح أن جزءاً مهماً منه يعكس زيادة في الكلفة الإدارية والتشغيلية نتيجة تحرير أسعار الطاقة وارتفاع تكاليف الوقود والخدمات المستخدمة في المؤسسات العامة. وهذا يعني أن الحكومة، باتت تنفق حصة متزايدة من مواردها المحدودة على تشغيل جهاز إداري مرتفع الكلفة وضعيف المردود التنموي.

كما شهد الإنفاق الاستثماري العام تراجعاً حاداً خلال النزاع من 9.3 بالمئة من الناتج المحلي في عام 2010 إلى 0.5 بالمئة في عام 2025، بما يشير إلى استمرار التوجه المرتبط بتخفيض الإنفاق التنموي وتحويل جزء متزايد من الموارد إلى نفقات جارية أو نفقات عسكرية. ويجدر الذكر أن موازنة 2026 خصصت ثلث الإنفاق تقريباً للدفاع والأمن الوطني، في وقت تواجه فيه البلاد كلفة إعادة إعمار مادية ضخمة، وتواجه قطاعاتها الإنتاجية والزراعية والصناعية اختناقات عميقة في الطاقة والسيولة والقدرات والمؤسسات.

الشكل رقم (1): نسب بنود الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2010 و 2024 و 2025 (بالمئة)



المصدر: وزارة المالية وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

ويتسق هذا المسار مع اتجاه المالية العامة خلال النزاع والذي وثقه المركز من حيث تراجع الإنفاق العام من جهة وتحويل جزء أساسي منه الموارد نحو الإنفاق العسكري من جهة أخرى، مع تقليص الدعم للسلع الرئيسية والحماية الاجتماعية، وعليه، فإن السياسات الحالية لا تمثل قطيعة مع المنطق السابق، بقدر ما تعيد إنتاجه بصيغة انتقالية جديدة قائمة على تمويل الأمن والسيطرة وتقليص الدور التنموي للدولة (المركز، 2020، 2026).

3.3. طبقات الأجور: من تقليص الفجوة المناطقية إلى توسيع الفجوة داخل الجهاز العام

بدأت السلطة الانتقالية باتخاذ خطوات واسعة لتسريح العاملين في القطاع الحكومي، شملت كامل العاملين في قطاعي الدفاع والأمن، إلى جانب أعداد كبيرة من العاملين في القطاع المدني. ويستدعي هذا المسار، من حيث طبيعته وآثاره المحتملة، مقارنات مع سياسات ما بعد سقوط النظام العراقي عام 2003، ولا سيما لجهة تفكيك البنى المؤسسية القائمة قبل بلورة ترتيبات انتقالية عادلة وقابلة للاستدامة. وقد ترافق ذلك، وفق تقارير صحفية موثوقة، مع إحلال موظفين مقربين من هيئة تحرير الشام أو من الشبكات المرتبطة بها في عدد من المواقع التقنية والبيروقراطية المهمة، بما يهدد بتحويل الإدارة العامة من فضاء يفترض أن ينتقل من منطلق النزاع إلى منطلق الخدمة العامة التضمينية، إلى فضاء يعاد فيه تشكيل السلطة على أساس الولاء السياسي والتنظيمي أكثر من الكفاءة والحياد المؤسسي (Reuters, 2025a; Reuters, 2025b).

وتتفاقم خطورة هذه العملية لأن التسريحات لم تجر، في جانب مهم منها، ضمن مسارات قضائية أو مؤسسية شفافة كان يمكن أن تميز، بصورة أكثر إنصافاً، بين من تورطوا في الانتهاكات أو الفساد وبين من يشكلون كتلة الخبرة الإدارية والتقنية الضرورية لاستمرار المرافق العامة. فبدلاً من اعتماد آليات تدقيق قانوني ومهني تستبعد المسؤولين عن الانتهاكات وتبقي على الكفاءات اللازمة لعمل الدولة، جرى اللجوء إلى ترتيبات أقرب إلى الإقصاء الإداري واسع النطاق، بما يهدد بإضعاف الذاكرة المؤسسية، وتعطيل الاستمرارية البيروقراطية، وتقليص قدرة الدولة على تقديم الخدمات وإدارة الانتقال بصورة جامعة. وفي هذا السياق، تشير التقديرات المتداولة إلى أن عدد العاملين في الدولة تراجع إلى نحو 850 ألف عامل، الأمر الذي أدى من حيث المبدأ إلى خفض كتلة الأجور، لكنه حقق هذا الخفض عبر انكماش الجهاز العام وتآكل قدرته المؤسسية، لا عبر إصلاح عادل وشفاف لوظائفه وأدواره، وبهذا المعنى، لم تستخدم إعادة هيكلة التوظيف العام كمدخل للعدالة الانتقالية المؤسسية، بل كأداة لإعادة تركيب الدولة على أسس ولائية، بما يفتح الباب أمام انتقال سلطوي جديد أكثر مما يفتح مساراً نحو إدارة عامة تمثيلية وتضمينية. (Reuters, 2025a; المركز, 2026).

واتسمت سياسات الأجور خلال 2025-2026 بدرجة من عدم الاستقرار والتفاوت، فقد أُعلن في مراحل مختلفة عن زيادات كبيرة وصلت في بعض التصريحات إلى 400 بالمئة، من دون تنفيذ فعلي بالصورة المعلنة، ثم صدر لاحقاً مرسوم بزيادة 200 بالمئة على الرواتب والأجور المقطوعة في مناطق النظام السابق، قبل أن تقر زيادة إضافية بنسبة 50 بالمئة في آذار/مارس 2026 للعاملين في القطاع العام من دون أن تشمل المتقاعدين. وتظهر نشرة الأسعار الصادرة عن المركز لشهر حزيران/يونيو 2025، قبل تطبيق زيادة 200 بالمئة، أن وسطي الفروقات في الراتب بين موظفي مناطق النظام السابق وموظفي حكومة الإنقاذ سابقاً كان يصل إلى نحو 500 بالمئة لصالح الأخيرة. وتفيد تقديرات الفريق بأن هذه الزيادة قلّصت الفارق إلى نحو 143 بالمئة في النصف الثاني من 2025، لكنها لم تلغه، ولم تنتج نظام أجور موحداً أو متكافئاً فعلياً (المركز, 2026).

بل إن أرقام كتلة الرواتب نفسها تكشف أن المشكلة لا تقتصر على التفاوت المناطقية، فقد بلغت كتلة الرواتب والأجور في 2025 نحو 15.6 تريليون ليرة سورية، بزيادة تقدّر بنحو 115 بالمئة مقارنة بعام 2024 الذي بلغت فيه 7.2 تريليون ليرة. لكن تقدير كتلة الرواتب لكامل الموظفين الحكوميين، باحتساب زيادة 200 بالمئة في النصف الثاني من 2025 ومنحة شهر في آذار والمنحة المالية في أيار، يعطي رقماً يقارب 11.3 تريليون ليرة، أي أقل من الرقم المعلن بنحو 4.3 تريليون ليرة. وهذه الفجوة ترجّح وجود كتلة نقدية كبيرة داخل بند الرواتب والأجور توزّع على نسبة محدودة من "الموظفين غير العاديين" أو المحسوبين على شبكات النفوذ الجديدة، تحت مسميات من قبيل "جذب الكفاءات" أو "حماية المؤسسات من الفساد".

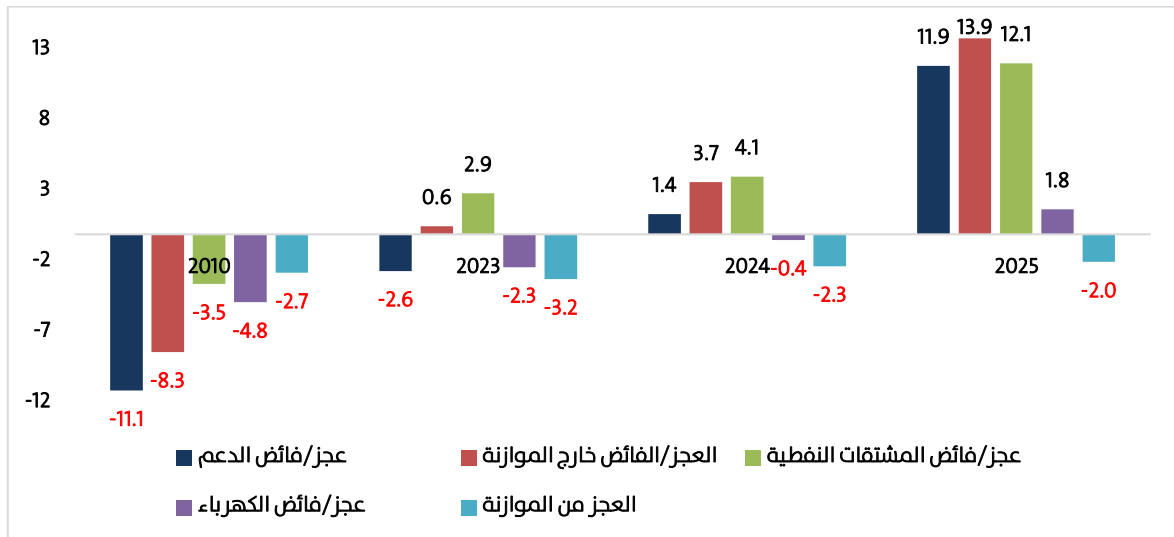
وبذلك، فإنّ تقليص الفروق بين مناطق السيطرة المختلفة قابله اتساع في الفجوة داخل القطاع العام نفسه، بين أغلبية الموظفين ذوي الأجور المتدنية وفئات محدودة تحظى برواتب وتعويضات تفوق أقرانها بأضعاف.

ويمثل هذا التفاوت خطراً مؤسسياً لا يقل عن خطر انخفاض الأجور الحقيقية نفسه، فالأساس في وجود قطاع حكومي فعّال هو تكافؤ الفرص والإنصاف في الرواتب والتعويضات وغياب المحسوبيات والولاءات في التعيين والترقية والتكليف. وعندما تصبح بنية الأجور أداة لإعادة فرز الموظفين بين "عاديين" و "غير عاديين"، فإنّ الجهاز العام يفقد طابعه المهني ويعاد تنظيمه على أساس الولاء. وهذا ما يتقاطع مع تقارير عن استمرار فروق أجرية ووظيفية مرتبطة بالمنطقة وبقرب بعض الفئات من مراكز القرار الجديدة، وهو ما يعمق الإحساس بعدم العدالة، ويضعف الانتماء المؤسسي، ويحوّل كتلة الأجور نفسها إلى مجال جديد لإعادة إنتاج المحاباة.

3.4. الدعم، من وظيفة الحماية إلى مصدر للربح

قادت متابعة سياسة تحرير الأسعار غير التدريجي إلى تغير جذري في هيكل الدعم وانخفاضه الحاد وتحوله من عجز إلى فائض، كما وثقه المركز في أعماله السابقة. وفي عامي 2024 و2025 تحوّل الدعم الإجمالي إلى فائض صافي بلغ، وفق التقديرات، 1.4 بالمئة و12 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وبينما شكّل الإنفاق على الدعم داخل الموازنة، ومنه الدعم على الصناديق المعدل للأسعار بما يشمل الخبز، نحو 2.3 بالمئة و2 بالمئة من الناتج في العامين المذكورين، كانت نتيجة الدعم خارج الموازنة فائضاً قدر بنحو 3.7 بالمئة و13.9 بالمئة من الناتج على التوالي. وبذلك يتحول عجز الموازنة في 2024 إلى فائض، ويرتفع الفائض بشكل أكبر في 2025 حين يحتسب الدعم خارج الموازنة والمتمثل بالكهرباء والمشتقات النفطية. وهذه مفارقة مركزية: فائض الموازنة هنا ليس مجرد نتيجة لتحسن الإدارة، بل ثمرة مباشرة لتحويل الدولة من داعم للأسعار والخدمات الأساسية إلى محقق لفوائض من الكهرباء والمحروقات وسائر حوامل الطاقة (المركز، 2020؛ 2026).

الشكل رقم (2): تطور نسب العجز / الفائض الناتج عن الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)



المصدر: وزارة المالية وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

وقد أدى هذا الاتجاه نحو تحرير الدعم، وبخاصة دعم الطاقة والسلع الأساسية، إلى تحول عميق في دور الدولة. فمن جهة الإنتاج، ارتفعت التكاليف الصناعية والزراعية على نحو حاد نتيجة تحرير أسعار الوقود والكهرباء، ما أعاق محاولات إنعاش التصنيع المحلي، وقلص من تنافسية الإنتاج الوطني، ورفع من هشاشة المنشآت الأقل قدرة على تحمل الصدمة. ومن جهة الاستهلاك، أدى تراجع الدخل الحقيقي وضعف الإنفاق الاجتماعي وتحرير الأسعار إلى ضغوط تضخمية واسعة ساهمت في تآكل القوة الشرائية وفي ركود الطلب المحلي. وهكذا لم يعد رفع الدعم مجرد إجراء مالي لتخفيف عبء الموازنة، بل تحول إلى أداة لإعادة توزيع الموارد بعيداً عن الفئات الأضعف وبعيداً عن القطاعات المنتجة التي تحتاج إلى حماية في لحظة انتقالية هشة (المركز، 2026).

وتؤكد الأدبيات المقارنة أن إصلاح الدعم في سياقات عدم الاستقرار الحاد لا يكون فنياً أو محايداً، لأن نجاح أي إصلاح مشروط بوجود استقرار اقتصادي واجتماعي نسبي، ومؤسسات فعالة، وشبكات حماية قادرة على التعويض، وهو ما لا يتوافر بوضوح في الحالة السورية الراهنة. لذلك فإن "وفورات" الدعم قد تتحول إلى كلفة اجتماعية أكبر من الوفر نفسه، وتصبح مصدراً جديداً للمظلومية وعدم الاستقرار، لا خطوة نحو الاستدامة (Commander, 2005; Gupta et al., 2012).

3.5. الاستثمار العام: دولة تنسحب حيث يفترض أن تتقدم

تراجعت نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 8 بالألف في 2024 إلى 5 بالألف في 2025، وترافق ذلك مع انخفاض في حجم هذا الاستثمار نفسه. ولا تتوافر حتى الآن بيانات كافية تسمح بفهم التوزيع القطاعي أو المناطقى لهذا الاستثمار، الأمر الذي يجعل الحكم على جدواه وعلى أثره محدوداً. غير أن هذا المستوى من الاستثمار العام يظل شديد الانخفاض مقارنة بحجم احتياجات إعادة الإعمار، ومقارنة بالدور الذي يفترض أن يضطلع به الإنفاق الاستثماري العام في اقتصاد خارج من نزاع طويل، وتزداد هذه المشكلة حدة حين نضعها في مقابل كلفة إعادة إعمار الأصول المادية.

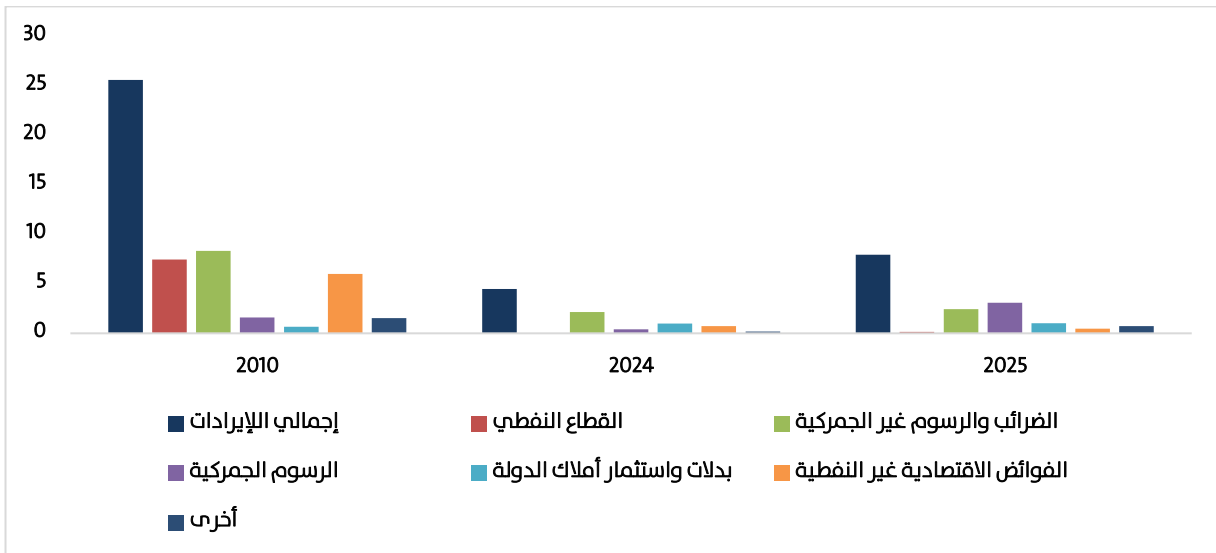
ولا تقتصر المشكلة على ضعف الحجم، بل تشمل البيئة المؤسسية التي يخصص في ظلها هذا الإنفاق. فغياب الاستقرار المؤسسي، واتساع المركزية، وضعف الشفافية، كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم مشكلة تخصيص الاستثمارات العامة، سواء بين القطاعات أو بين المحافظات والمناطق. ومع اتساع فجوة إعادة الإعمار في سوريا، تظهر فرص استثمارية ضخمة، لكنها تصطدم في الوقت نفسه بفجوة مؤسسية كبيرة، وبيئة أمنية لا تزال هشة، وباقتصاد سياسي تتزايد فيه احتمالات المحسوبية والفساد وضعف المنافسة العادلة. كما أن القرارات الاقتصادية لا تزال تخضع، في كثير من الحالات، لاعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية، وهو ما يتضح من طبيعة عقود الامتياز الممنوحة، ومن غياب الضمانات الكافية التي تحد من أخطار غسيل الأموال أو من إقصاء صغار المستثمرين، أو من تحويل إعادة الإعمار إلى مجال لإعادة توزيع الرئوس لا لبناء القاعدة الإنتاجية. وتشير الأدبيات المقارنة إلى أن تقليص الاستثمار العام بحجة الانضباط المالي يفضي، في الغالب، إلى إطالة الركود، لأنه يحرم الاقتصاد من إنفاق هام قادر على إعادة تحريك البنية التحتية والطلب والتشغيل حين تكون قدرة القطاع الخاص على الاستثمار المنتج محدودة أو مشروطة بمخاطر مرتفعة (Pugh, 2005; World Bank, 2012).

3.6. الإيرادات العامة: كيف تغير منطق الجباية؟

تظهر نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة أنّ الجزء الأكبر من الموارد العامة في 2025 جاء من الرسوم والجبائيات المرتبطة بالتجارة والاستيراد، لا من قاعدة ضريبية إنتاجية متماسكة. فقد شكّلت الرسوم الجمركية وحدها 39 بالمئة من إجمالي الإيرادات العامة، بينما شكّلت الضرائب والرسوم غير الجمركية 31 بالمئة، وإيرادات استثمار أملاك الدولة والخدمات 13 بالمئة، في حين لم تتجاوز مساهمة القطاع النفطي 2 بالمئة، وبلغت فوائض القطاع الاقتصادي غير النفطي 6 بالمئة فقط. وتعكس هذه البنية اعتماداً مرتفعاً على الإيرادات سهلة التحصيل، المرتبطة بالتداول والاستيراد، أكثر من اعتمادها على ضرائب مباشرة مستندة إلى الإنتاج والدخل والثروة. وتشير تقديرات الفريق إلى أنّ مستوردات السيارات وحدها قاربت 5 مليارات دولار في 2025، بما يعني أنّ جزءاً مهماً من الإيرادات العامة تولد من الرسوم والضرائب المفروضة على النشاط الاستيرادي، لا من نمو في الإنتاج المحلي. وفي اقتصاد يعتمد على الاستيراد لإشباع جانب كبير من الطلب، تتحول الرسوم الجمركية عملياً إلى ضريبة على الاستهلاك العام، تُحمّل كلفتها للمستهلكين عبر الأسعار، ويغدو أثرها التوزيعي رجعيّاً في جوهره.

وفي موازنة 2026، ترتفع الإيرادات إلى 8.716 مليارات دولار، وتتوزع إلى نحو 2.5 مليار دولار من الضرائب والرسوم، و1.9 مليار دولار من الرسوم الجمركية، و1.882 مليار دولار من النفط والغاز، و2.434 مليار دولار من عوائد الاستثمارات للدولة، مع "إيرادات متنوعة أخرى" ضمن البند الأخير. ورغم أنّ حصة الجمارك والضرائب تنخفض نسبياً مقارنة بعام 2025، فإنّ هذا لا يعكس انتقالاً نحو نظام ضريبي أكثر عدالة، بل يعكس إدخال مصادر تمويل غير ضريبية من دون تعديل جوهري في بنية الضرائب نفسها. فغياب التفصيل بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة لا يغيّر من حقيقة أنّ بنية الإيرادات ما تزال تميل إلى الاعتماد على المصادر المرتبطة بالاستهلاك، وأنّ الضرائب والرسوم والجمارك مجتمعة تشكل نصف الإيرادات المتوقعة. والأهم أنّ القراءة الكمية تكشف أنّ إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية ارتفعت من نحو 2.4 مليار دولار في 2025 إلى نحو 4.4 مليارات دولار في 2026، أي بزيادة كبيرة جداً في العبء المرتبط بالاستهلاك، حتى لو انخفضت حصته النسبية ضمن قاعدة إيرادات أوسع.

الشكل رقم (3): نسب الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2010 و 2024 و 2025 (بالمئة)



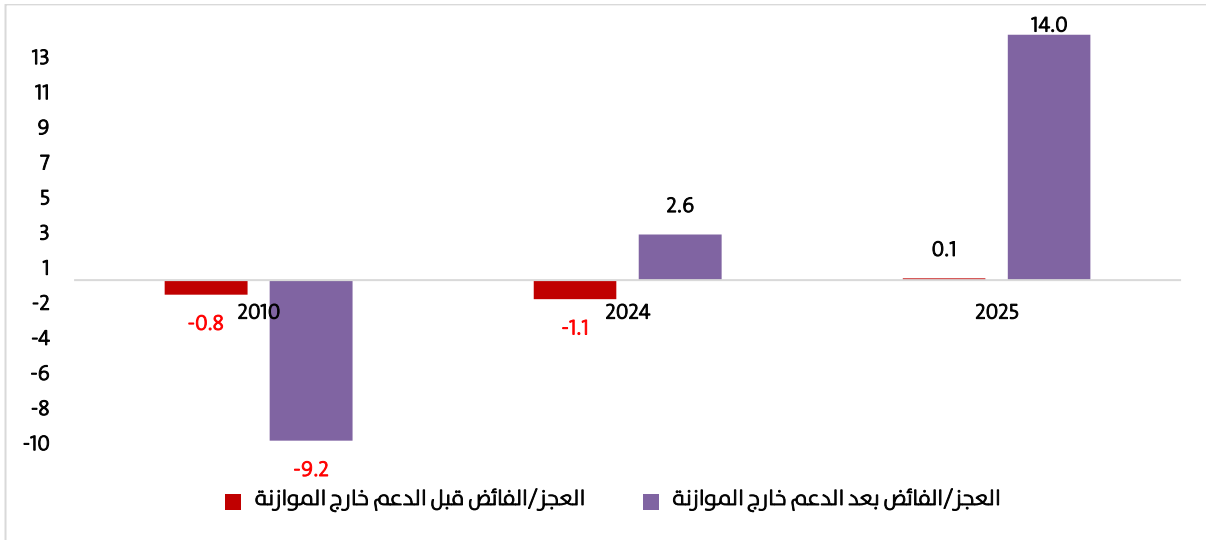
المصدر: وزارة المالية وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

وعلى صعيد الإطار الضريبي، برز تحول مهم من خلال إعداد مسودة قانون ضريبة دخل جديد، والاتجاه إلى استبدال قانون الإنفاق الاستهلاكي بنظام ضريبة على المبيعات كمرحلة انتقالية نحو ضريبة القيمة المضافة. ويعني ذلك، عملياً، أن الدولة تتحرك نحو توسيع وعقلنة الجباية غير المباشرة، لا نحو بناء قاعدة تصاعدية واسعة على الدخل والثروة والريوع. كما يخفض المقترح الضرائب التصاعدية ويجعلها أقرب إلى معدلات أفقية بين 01 و15 بالمئة، بما يقوض دور الضرائب التصاعدية في إعادة التوزيع. وبالتوازي، يشجع تعديل قانون الاستثمار حوافز واسعة للمشاريع المصدرة والقطاعات المختارة ويعزز دور القطاع الخاص، فيما تتراجع حصة الاستثمار العام. وهذه الصيغة لا تعبر عن إصلاح ضريبي بالمعنى التوزيعي، بل عن إعادة تركيب للإيرادات ينسجم مع دولة أقل إنتاجاً وأكثر اعتماداً على الجباية المرتبطة بالتداول والاستيراد والريوع.

3.7. العجز / الفائض

تحول عجز الموازنة البالغ 1.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 إلى فائض تجاوز 1 بالألف من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025. وبينما بلغ الفائض بعد إضافة البنود من خارج الموازنة إلى أكثر من 2.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2024، بلغ هذا الفائض نحو 14 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. أي أن الدولة تحقق جزءاً مهماً من فائضها من تحرير أسعار المشتقات النفطية والكهرباء، وتنقل هذا العبء الهائل إلى الإنتاج والاستهلاك المحليين.

الشكل رقم (4): تطور نسبة العجز / الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي قبل الدعم خارج الموازنة وبعده (بالمئة)



المصدر: وزارة المالية وتقديرات المركز السوري لبحوث السياسات

أما في ما يتعلق بسبل التمويل، فإن امتناع الحكومة المعلن عن الاقتراض لا يعني تلقائياً تبني سياسة مالية أكثر كفاءة أو أكثر عدالة. فقد أنشئ الصندوق السيادي بموجب المرسوم رقم 113 لعام 2025 بهدف تنفيذ مشاريع تنمية وإنتاجية مباشرة، وتنشيط الاقتصاد الوطني، وتحويل الأصول الحكومية غير المفعلة إلى أدوات للإنتاج والتنمية، بالتوازي مع إنشاء صندوق التنمية بموجب المرسوم رقم 112 لعام 2025 لدعم إعادة الإعمار وتمويل تطوير البنية التحتية والخدمات العامة (الجريدة الرسمية، 2025أ)، (2025ب). غير أن هذا التوجه، على أهميته النظرية، جرى ضمن بيئة مؤسسية لا تزال تعاني ضعفاً في الشفافية والمساءلة. وقد وثقت تقارير وتحقيقات حديثة هذا الضعف بوضوح، ففي تحقيق موسع نشرته رويترز في 24 تموز/يوليو 2025، جرى الكشف عن وجود لجنة اقتصادية عملت بعيداً عن التدقيق العام، واستحوذت أو رتبت السيطرة على أصول تتجاوز قيمتها 1.6 مليار دولار عبر تسويات مع رجال أعمال من عهد النظام السابق (Reuters, 2025c). وتفيد المعطيات نفسها بأن جزءاً من هذه التسويات مرّ عبر لجنة

للكسب غير المشروع في وقت كان فيه الصندوق السيادي ما يزال في طور التشكل، وأن النتيجة كانت انتقال السيطرة على مئات الشركات والمباني والمصانع والأصول إلى دوائر ترتبط مباشرة بالمركز التنفيذي، بما يثير أسئلة خطيرة حول حدود الشرعية الإجرائية، وحول مدى خضوع هذه العمليات لرقابة قضائية ومالية مستقلة.

ومن منظور المالية العامة، فإن المشكلة لا تقتصر على طبيعة هذه العمليات، بل تشمل أيضاً غياب الإفصاح عن أثرها المالي المباشر وغير المباشر. فالسلطة لا تنشر بصورة منتظمة قيمة الأموال أو الممتلكات التي جرى الاستحواذ عليها أو استلامها أو تحويلها، ولا أثر ذلك على الإيرادات العامة، ولا موقع هذه التدفقات داخل الموازنة أو خارجها، رغم أنّ قسماً مهماً منها يبدو مرتبطاً بهيئات سيادية واقتصادية ترتبط مباشرة برئاسة الجمهورية. وبهذا المعنى، فإنّ ما يفترض أن يكون فرصة لتعزيز الحيز المالي للدولة، وإعادة توظيف الأصول العامة في مشاريع إنتاجية وإعمارية، قد يتحول، في ظل غياب الشفافية والحوكمة والمساءلة، إلى قناة جديدة لإعادة تشكيل الربيع وتركيز السلطة الاقتصادية في دوائر ضيقة. إنّ الفرص المتاحة في المرحلة الانتقالية لإعادة تحريك الاقتصاد وتمويل إعادة الإعمار لا يمكن أن تتحول إلى رافعة تنموية فعلية ما لم تربط بإطار واضح من الحوكمة والشفافية والمشاركة والمساءلة. فتعظيم قدرة المالية العامة لا يتحقق فقط عبر منع الاقتراض أو توسيع السيطرة على الأصول، بل عبر ضمان أن تجري إدارة هذه الأصول والمشاريع وفق قواعد قانونية علنية، ومناصفة عادلة، وإفصاح مالي منتظم، ورقابة مستقلة، بما يسمح بتحويلها إلى مورد يدعم التعافي والعدالة وإعادة بناء الثقة العامة، بدلاً من أن تصبح أساساً لاقتصاديات نزاع واستبداد جديدة (Carranza, 2008; Pugh, 2005; Reuters, 2025c).

3.8. التشطي المالي والموازنات المتعددة

امتلكت المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة خلال سنوات النزاع موازنات وسياسات مالية مستقلة. تميزت بحكم سيطرة سلطات الأمر الواقع، بعدم الوضوح من جهة، وباختلافها وفق هوية الأطراف المسيطرة من جهة ثانية. فبسبب النزاع المسلح، واصلت سلطات الأمر الواقع فرض أشكال جديدة من الضرائب، والآتوات والرسوم بهدف تغطية الإنفاق المرتبط بالأنشطة العسكرية، في حين اقتصر الإنفاق على الخدمات الأساسية على الحد الأدنى.

لا يمكن فهم المالية العامة في سوريا الانتقالية من خلال الموازنة المركزية وحدها، لأنّ البلاد لا تزال تعيش حالة تشطي فعلي في القواعد والسلطات والجبايات والموازنات. فمن جهة، هناك الموازنة المركزية في دمشق، ومن جهة ثانية، ورثت المرحلة الانتقالية ترتيبات مالية وإدارية مختلفة في الشمال الغربي، بما فيها فروق الرواتب وقنوات الدفع والإدارة المتأتمية من تجربة حكومة الإنقاذ سابقاً. ومن جهة ثالثة، لا يزال في شمال وشرق سوريا نظام مالي مستقل نسبياً تديره الإدارة الذاتية عبر هيئة مالية خاصة بها، وبقواعد جباية وإنفاق وتخصيص مختلفة. وهذا لا يعني فقط تعدد "الميزانيات" بوصفها وثائق، بل تعدد السلطات الفعلية التي تجمع الإيرادات، وتدير الأصول، وتحدد أولويات الإنفاق، وتخلق آثاراً توزيعية مختلفة بين المناطق والفئات. (المركز، 2020؛ هيئة المالية في الإدارة الذاتية، 2024).

تظهر تقارير هيئة المالية في الإدارة الذاتية أنّ بنيتها المالية ما تزال ريعية-مركزية في جوهرها. ففي تقرير 2024 بلغت الإيرادات الفعلية نحو 777 مليون دولار، كان النفط يشكل نحو 66 بالمئة منها، والجمارك نحو 13 بالمئة، في حين بقيت الضرائب المحددة نسبياً عند مستويات منخفضة جداً. وفي المقابل، بلغت النفقات الفعلية نحو 790 مليون دولار، توزعت بحيث استحوذ الإنفاق العسكري على نحو 352 مليون دولار، أي حوالي 45 بالمئة من الإجمالي، بينما بلغ إنفاق الحبوب نحو 218 مليون دولار، والرواتب والأجور نحو 118 مليون دولار، والاستثمار نحو 50 مليون دولار فقط. وتؤكد هذه البنية أنّ الشمال الشرقي بدوره لا يعمل

وفق عقد مالي مدني متين، بل وفق مزيج من الريع النفطي والجمارك والتحويلات الداخلية والإنفاق العسكري والغذائي، أي وفق منطقتين قريبتين من بقية اقتصاد النزاع وإن اختلفت الأدوات والمؤسسات (هيئة المالية في الإدارة الذاتية، 2024).

ويشكل توسع سيطرة السلطة الانتقالية في 2026 على بقية ريف حلب ودير الزور والرقعة فرصة لتوحيد المالية بشكل أوسع وتوفير إيرادات جديدة للحكومة في دمشق، لكنه يترتب كذلك التزامات أوسع تتعلق بالسكان والتنمية والخدمات في هذه المناطق. عليه فإن توحيد المالية العامة في سوريا لا ينبغي أن يفهم بوصفه مسألة محاسبية فحسب، بل بوصفه جزءاً من إعادة بناء المواطنة نفسها، لأن استمرار تعدد السلطات المالية والجبائيات والامتيازات يرسخ تفاوتاً مزمناً ويقوض الثقة بإمكانية بناء دولة جامعة.

3.9. قراءة توزيعية

القراءة التوزيعية للسياسة المالية هي القراءة الأكثر صلة بالمرحلة السورية الراهنة، فالسؤال الرئيسي ليس كم جبت الدولة، ولا كم أنفقت، بل من أين جاءت الموارد وعلى من وزعت الكلفة وما إذا كانت السياسة المالية خفت التفاوت أم عمقته. ومن هذه الزاوية، تكشف النتائج المتاحة أن المالية العامة في المرحلة الانتقالية لم تعمل كأداة لتصحيح الاختلالات الاجتماعية التي راكمها النزاع بل سارت، في جوانب جوهرية، في اتجاه مفاقتها.

فالذي يدفع بصورة متزايدة هو المستهلك العادي والمنتج المحلي والموظف ذو الأجر المنخفض والمنطقة الأقل اتصالاً بشبكات النفوذ. فالاعتماد الواسع على الجمارك والضرائب والرسوم غير المباشرة يعني أن عبء التمويل العام ينقل إلى الأسعار وإلى النشاط الاستهلاكي اليومي. وفي الوقت نفسه، يؤدي تحرير الدعم إلى نقل كلفة الطاقة والخبز والخدمات الأساسية إلى الأسر والمنشآت، ويعني انخفاض الاستثمار العام أن المجتمع نفسه يدفع كلفة غياب البنية التحتية، وضعف الكهرباء، وانكشاف الزراعة والصناعة، وتأجيل إعادة الإعمار. وحتى داخل القطاع العام، لا يقع عبء الأزمة بالتساوي، لأن الأغلبية التي تتلقى أجوراً ما تزال دون خطوط الفقر، فيما تظهر فئات محدودة بأجور وتعويضات استثنائية لا تخضع لمعايير معلنة وواضحة.

ويستفيد من السياسات الحالية، كل من يستطيع تحويل التشظي والغياب الجزئي للشفافية إلى ريع أو امتياز، أو شبكات الاستيراد والفئات القريبة من السلطة التي تستفيد من تفاوت الأجور والعقود، والجهات التي تتحكم بالأصول العامة أو بإعادة تخصيصها والفاعلون القادرون على الاستفادة من التجارة الخارجية أكثر من قدرتهم على خلق إنتاج محلي. وتشير المعطيات إلى أن الانتقال بعد سقوط نظام الأسد، اتسم بتسريح واسع في القطاع العام، وخطط لخصخصة عشرات الشركات الحكومية وانفتاح تجاري سريع وتحولات تصب لمصلحة فاعلين مرتبطين جغرافياً وسياسياً بمناطق النفوذ الجديدة. وهذا تعبير عن انتقال من دولة توزع الموارد على أساس غير عادل إلى دولة قد تعيد توزيعها على أساس جديد غير عادل أيضاً، وإن اختلفت شبكاتها. (المركز، 2026، Reuters، 2025a، Reuters، 2025b، Pugh، 2005).

لقد أدت السياسات إلى إضعاف الطلب المحلي، لأن الأجور الحقيقية لم تستعد قدرتها الشرائية، والدعم تقلص والأسعار تحررت دون سياسة حماية اجتماعية. وأضعفت القطاعات المنتجة لأن تكاليف الطاقة والمدخلات ارتفعت والاستيراد ازداد والحماية الإنتاجية تراجعت والاستثمار العام تقلص. وأضعفت الخدمات العامة لأن ضغط الإنفاق والانكماش الطويل الأمد حدّ من قدرة المالية العامة على إعادة بناء البنية التحتية والمؤسسات. وأضعفت الثقة، لأن الخطاب عن التعافي والفائض لا يتسق مع تجربة الناس اليومية، ولأن غياب الشفافية في الموازنة وفي شروط الاستثمار وبيع الأصول وتفاوت الأجور يخلق فجوة بين الوعد السياسي والواقع المعاش.

الأهمية السياسية للتوزيع تكمن في أنّ الاقتصاد يخرج من نزاع مستعصي، حيث لا تقاس السياسة المالية فقط بقدرتها على إنتاج فائض أو خفض تضخم، بل بقدرتها على تقليص المظالم التي قد تعيد إنتاج العنف. حين يصبح الإنفاق الأمني كبيراً، والاستثمار العام ضئيلاً، والدعم متأكلاً، والضرائب غير المباشرة متوسعة، والرواتب متفاوتة، والتدفقات خارج الموازنة أو في مناطق التشطي ضعيفة الشفافية، فإنّ السياسة المالية نفسها تتحول إلى مصدر جديد للمظلومية، لا إلى أداة لتجاوزها. وهذا ما تحذر منه الأدبيات المقارنة التي تربط بين الاستقرار المالي السطحي والهشاشة الاجتماعية العميقة في فترات ما بعد النزاع، وتؤكد أنّ غياب العدالة التوزيعية والمساءلة قد يجعل "الإصلاح" نفسه جزءاً من إعادة إنتاج الصراع (Carranza, 2008; Gupta et al., 2005; Kentikelenis & Stubbs, 2025).

إنّ التشطي المالي يزيد هذه الاختلالات تعقيداً، فوجود قواعد مالية متعددة ورواتب متعددة وقنوات جباية مختلفة وموازنات أمر واقع في الشمال الشرقي وغيره، يعني أنّ المواطنين لا يعيشون علاقة واحدة مع الدولة، بل علاقات متعددة وغير متكافئة مع سلطات مختلفة. وهذا يحول المالية العامة من أداة لتوحيد المواطنة إلى أداة لترسيخ التجزئة. إنّ عدم دمج هذه الترتيبات في إطار شفاف وعادل سيعني استمرار تفاوتات مناطقية ومؤسسية وطبقية يصعب ضبطها لاحقاً، حتى لو توسع الحجم الكلي للموازنة المركزية.

4. الخلاصة والتوصيات

الخلاصة الأساسية لهذه الورقة هي أنّ المالية العامة في سوريا الانتقالية لم تدخل بعد مساراً تنموياً عادلاً، بل ما تزال تتحرك داخل تناقض جوهري بين خطاب الاستقرار والتعافي من جهة، وبنية مالية تميل إلى التقشف، والجبابة غير العادلة، والتشطي، والإنفاق الجاري والأمني، وضعف الاستثمار العام، وتآكل الدعم، من جهة أخرى. إنّ الفائض المتوقع في 2025 لم يكن مؤشراً على تعافٍ إنتاجي، بل كان نتيجة لاحتواء الإنفاق، وغياب تمويل البنك المركزي، وتوسّع الجمارك والرسوم، وتحويل الدعم إلى فائض ضمني وخارج الموازنة. أما موازنة 2026، فعلى الرغم من اتساعها الكبير، فإنّها لا تعطي دليلاً كافياً على انتقال نوعي في فلسفة السياسة المالية، بقدر ما تُظهر توسيعاً في الحجم مع استمرار السمات البنوية ذاتها: نصف الإيرادات تقريباً من الضرائب والرسوم والجمارك، ثلث الإنفاق تقريباً للدفاع والأمن، وحضور ضعيف نسبياً للاستثمار العام قياساً بالحاجة، مع غياب تفصيل كافٍ للموازنة والتدفقات خارجها.

وعليه، فإنّ البديل المطلوب ليس إدارة أفضل بالمعنى التقني فقط، بل حوكمة مالية تمثل العقد الاجتماعي فعلاً. وهذا يبدأ من الشفافية الكاملة من خلال نشر الموازنة التفصيلية، ونشر فرضيات النمو والأسعار والإيرادات، ونشر التوزيع القطاعي والمناطقية، وإخضاع الصناديق والهيئات الاقتصادية والأصول العامة والعقود الكبرى لرقابة مستقلة، ونشر جداول الرواتب والتعويضات والمعايير التي تحكمها. ولا يمكن بناء الثقة والامتنال الضريبي والمواطنة المالية في ظل غياب المعلومات وعدم اتساق البيانات واستمرار جزء مهم من السلطة المالية خارج التدقيق العام.

كما يتطلب المسار البديل استعادة الدولة التنموية، لا دولة الجبابة المختزلة. وهذا يعني وقف التوسع في بيع أو تصفية الأصول العامة قبل وضع استراتيجية واضحة للقطاع العام، ووقف الخصخصة السريعة في بيئة ضعيفة الشفافية والشرعية، وإعادة الاعتبار للاستثمار العام المنتج في الكهرباء والمياه والنقل والري والمدارس والمشافي والبنية التحتية المحلية، وربط الإنفاق العام بخلق فرص العمل وإعادة بناء سلاسل القيمة في الزراعة والصناعة التحويلية ومواد البناء والخدمات الأساسية. ففي اقتصاد متضرر وعالي المخاطر، لا يمكن ترك قيادة إعادة الإعمار للقطاع الخاص وحده، ولا يمكن اعتبار تراجع الدولة شرطاً للتعافي. بل إنّ الأدبيات المقارنة تؤكد أنّ تفكيك القدرات العامة وضغط فاتورة الأجور والاستثمار في هذه المرحلة يفتح المجال لرأسمالية المحاسيب أكثر مما يفتح المجال لتنافسية عادلة أو نمو تضميني (Pugh, 2005; World Bank, 2012; Chang, 2002).

ويقتضي هذا أيضاً إعادة بناء السياسة الضريبية على أساس العدالة لا على أساس سهولة التحصيل. فالمطلوب هو توسيع الضرائب المباشرة التصاعدية على الأرباح الكبيرة والريوع والثروات العقارية الكبيرة والأنشطة الاحتكارية، وبناء قدرة إدارية فعلية على الإنفاذ، لا الاكتفاء بتوسيع الضرائب على المبيعات والاستهلاك والجمارك. وينبغي ألا يتحول الانتقال إلى ضريبة على المبيعات أو القيمة المضافة إلى قناة جديدة لفرض عبء أوسع على الفقراء والطبقات الوسطى، من دون تعويضات واضحة، بينما تبقى الضرائب على الثروة والأرباح والاحتكار هامشية أو ضعيفة التطبيق. كما يجب إخضاع النفط والغاز لنظام شفاف في الجبابة والإفصاح وتقاسم العوائد، لأنّ تحويل هذه الموارد إلى ريع مركزي غير خاضع للمساءلة سيعيد إنتاج أحد أسوأ أوجه الدولة الريعية في لحظة تحتاج إلى بناء تعاقدية لا إلى تمركز جديد للريع. (Lemay-Hebert, 2004; Moore, 2008; Brautigam et al., 2016).

وفي المقابل، لا بد من إعادة بناء الدعم بوصفه أداة حماية اجتماعية وإنتاجية، لا مجرد بند عبء مالي. فدعم الخبز، والطاقة الأساسية، والنقل، وبعض مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي، ليس ترفاً في اقتصاد خارج من حرب، بل شرط لاستقرار المعيشة، وحماية الطلب المحلي، ومنع المزيد من الانهيار في القدرة الإنتاجية. وهذا لا يعني العودة إلى صيغ دعم عمياء وغير فعالة، بل تبني سياسة دعم مركبة:

دعم اجتماعي للفئات الأشد تضرراً، ودعم إنتاجي للقطاعات ذات الأولوية، وربط ذلك بنظام حماية اجتماعية أوسع يشمل الأجور، والتقاعد، والخدمات العامة، والتحويلات الموجهة، على نحو منسق ومعلن وقابل للتقييم. كما يتطلب الأمر تبني مقاربة للعدالة الاقتصادية تعترف بمتضرري النزاع بوصفهم أصحاب حق في التعويض والدعم واستعادة سبل العيش، لا بوصفهم عبئاً مالياً ثانوياً (Gupta et al., 2005; Commander, 2012).

كما ينبغي معالجة التشطي المالي بوصفه مسألة مواطنة وعدالة، لا مجرد مسألة مركزية إدارية. وهذا يقتضي بناء إطار وطني لتوحيد المالية العامة تدريجياً، يعترف بواقع الإدارة المحلية والاختلافات الإقليمية، لكنه يربطها بقواعد شفافة وموحدة للرواتب، والجبائية، والتحويلات، والدعم، والإنفاق الاستثماري. ويعني ذلك إدماج الترتيبات المالية في شمال شرق سوريا وغيرها ضمن تصور وطني للعدالة الإقليمية، لا يقوم على إخضاع الصرف ولا على استمرار الجزر المالية المنفصلة، بل على معادلة تعيد توزيع الموارد بحسب الحاجة والضرر والسكان، وتخضع جميع السلطات المالية لرقابة واحدة ومعايير إفصاح واحدة. ومن دون ذلك ستبقى "الموازانات المتعددة" أحد محركات التفاوت وتفكك المواطنة في سوريا. (هيئة المالية في الإدارة الذاتية، 2024؛ المركز، 2020).

وأخيراً، لا يمكن فصل السياسة المالية عن العدالة الانتقالية الاقتصادية، فلا يجوز تحويل إعادة الإعمار والاستثمار وبيع الأصول وتسويات الثروة إلى بديل عن الحقيقة والمساءلة والرد والتعويض. بل من الضروري إدماج استرداد الأصول العامة والريع غير المشروع، وتعويض المتضررين، ورد الحقوق وتنظيم العقود والامتيازات النفطية والاستثمارية ضمن إطار عدالة انتقالية اقتصادية يعترف بالمظالم ويمنع تحويل المرحلة الانتقالية إلى لحظة تأسيس لامتيازات جديدة. وفي هذا السياق، فإن تفاصيل تحليل السياسات وآثارها الاجتماعية والقطاعية والسياسية ستُعالج بصورة موسعة في تقرير المركز السوري لبحوث السياسات "مقاومة الخضوع"، لكن الاتجاه العام واضح منذ الآن، لا يمكن بناء سلام مستدام عبر مالية عامة رجعية، متشظية، ضعيفة الشفافية، وقابلة للهيمنة من قبل شبكات السلطة والريع. (Carranza, 2008; UNHCHR, 2005)

إنّ التحدي الذي تواجهه سوريا اليوم ليس تقنياً في المقام الأول، بل سياسي-اجتماعي، فهل تبني المالية العامة كسياسة لتعزيز المواطنة والمساواة، أم كأداة لتمكين الاستيلاء على السلطة والثروة من قبل النخب الجديدة؟ الجواب عن هذا السؤال لا تحدده أرقام الفائض والعجز وحدها، بل يحدده من يدفع، ومن يستفيد، وما إذا كانت الموازنة ستظل أداة للاستخراج والانكماش والتمييز، أم تصبح أداة للعدالة والتضامن والتنمية المعززة للقدرات. وهذا، في النهاية، هو المعيار الأدق لقياس نجاح المالية العامة في المرحلة الانتقالية.

5. المراجع والمصادر

أ- باللغة العربية:

الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية الجزء الأول العدد 24 لسنة 2025. (2025 أ). [المرسوم 112 بتاريخ 24 حزيران](#)

الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية الجزء الأول العدد 24 لسنة 2025. (2025 ب). [المرسوم 113 بتاريخ 24 حزيران 2025](#)

المركز السوري لبحوث السياسات. (2026، 24 آذار). [التعافي الخطابي والركود الفعلي للنتائج المحلي الإجمالي في سوريا](#).

المركز السوري لبحوث السياسات. (2025). [النشرات الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا](#).

المركز السوري لبحوث السياسات. (2020). [سوريا العدالة لتجاوز النزاع: آثار النزاع السوري 2016-2019](#).

وزارة المالية السورية. (2025). [موجز عن الأداء المالي للخزينة العامة للدولة عن عام 2025](#)

وزارة المالية السورية. (2026). [نسخة المواطن: موازنة عام 2026](#).

ب- باللغة الانكليزية:

Autonomous administration. (2024). [Annual financial report for north and east syria region year 2024](#).

Brautigam, D., Fjeldstad, O.-H., & Moore, M. (Eds.). (2008). [Taxation and state-building in developing countries: Capacity and consent](#). Cambridge University Press.

Cantens, T., & Raballand, G. (2021). [Taxation and customs reforms in fragile states: Between bargaining and enforcement](#). (ICTD Working Paper 120). Institute of Development Studies.

Carranza, R. (2008). [Plunder and pain: Should transitional justice engage with corruption and economic crimes? International Journal of Transitional Justice, 2\(3\)](#), 310–330.

Chang, H.-J. (2002). [Kicking away the ladder: Development strategy in historical perspective](#). Anthem Press.

Clements, B. J., Gupta, S., Chakravarti, S., & Bhattacharya, R. (2002). [Fiscal consequences of armed conflict and terrorism in low- and middle-income countries](#) (IMF Working Paper No. 02/142). International Monetary Fund

Commander, S. (2012). A guide to the political economy of reforming energy subsidies.

Gupta, S., Bhattacharya, R., Clements, B. J., Tareq, S., Segura-Ubiergo, A., & Mattina, T. (2005). [Rebuilding fiscal institutions in postconflict countries](#). International Monetary Fund

International Monetary Fund. (2014). Subsidy reform in the Middle East and North Africa.

International Monetary Fund. (2026, February 25). [IMF staff concludes staff visit to Syria](#).

Kentikelenis, A., & Stubbs, T. (2025). [Progressive rhetoric, regressive reality: The IMF's tax advice to 125 countries, 2022–2024](#). *Global Policy*, 16(4), 731–738.

Lemay-Hébert, N., & Murshed, S. M. (2016). [Rentier statebuilding in a post-conflict economy: The case of Kosovo](#). *Development and Change*, 47(3), 517–541.

- Moore, M. (2004). [Revenues, state formation, and the quality of governance in developing countries](#). *International Political Science Review*, 25(3), 297–319
- Piketty, T. (2020). [Capital and ideology](#). Belknap Press of Harvard University Press.
- Pugh, M. (2005). [The political economy of peacebuilding: A critical theory perspective](#). *International Journal of Peace Studies*, 10(2), 23–42.
- Reuters. (2025a, January 31). [Syria's Islamist rulers overhaul economy with firings, privatization of state firms](#).
- Reuters. (2025b, April 29). [A tale of two Syrias: Free-market opening sows resentment of new rulers](#).
- Reuters. (2025c, July 24). [Syria is secretly reshaping its economy. The president's brother is in charge](#).
- Sen, A. (2009). [The idea of justice](#). Harvard University Press.
- UNHCHR. (2005). [Principles on housing and property restitution for refugees and displaced persons](#) (Pinheiro Principles).
- Van den Boogaard, V., Prichard, W., Benson, M. S., & Milicic, N. (2018). [Tax revenue mobilization in conflict-affected developing countries](#). *Journal of International Development*, 30(2), 345–364
- World Bank. (2012). [World development report 2011: Conflict, security, and development](#). World Bank.
- World Bank. (2025, July 7). [New World Bank report highlights Syria's economic challenges and recovery prospects for 2025](#).



المركز السوري
لبحوث
السياسات
Syrian Center For
Policy
Research

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org

المركز السوري لبحوث السياسات، مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياسية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محوراً للإنسان.